



خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
بمناسبة افتتاح السنة الأولى من الولاية التشريعية السابعة للبرلمان

الرباط، 03 شعبان 1423هـ الموافق 11 أكتوبر 2002م

وجه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في 03 شعبان 1423هـ الموافق 11 أكتوبر 2002م،
خطاباً بمناسبة افتتاح السنة الأولى من الولاية التشريعية السابعة للبرلمان.

في ما يلي نص الخطاب الملكي السامي:

"العمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين،

إن مشاعر الاعتزاز الكبير بالنقلة الديمقراطية النوعية التي حققناها بانتخاب مجلس النواب الجديد، الذي تتولوا
تصميمه اليوم، لا يعادلها إلا عرفاننا العميق ووفاءنا الصادق، للروح الصاهرة لرائد المسيرة الديمقراطية،
والدنا المنعم، جلالة الملك الحسن الثاني، قدس الله روحه.

وستنهل الأجيال العاضرة والمقبلة مدينة لعبقريته وثأب نصره، في اختيار النظام الديمقراطي الذي عملنا
منذ اعتلائنا العرش على ترسيخه، باستكمال بناء دولة الحق والقوة بمؤسساتها ذات المصداقية.

وإذ نهنئ النواب على انتخابهم أو قيادتهم الثقة فيهم، فإننا نصر بالتفئة السيدات النواب، واثقين من أن
ما عرفت به المرأة المغربية من جدية وواقعية ونزاهة، سينعكس إيجاباً على أشغال المجلس متصليين إلى المزيد
من إنصافها، وتحقيق المساواة الكاملة لها في كل مجالات الحياة الوصية.

كما نود أن نوجه تلبية خاصة لرعاياننا الأوفياء ولممثليهم البرلمانيين المنحدرين من الأقاليم الجنوبية، لما
ترمز إليه مشاركتهم المكثفة، التي بلغت النسبة العليا لأربعة وستين في المائة، متجاوزة المعدل الوصفي،



ولما يعبر عنه انتخابهم من اقتناع بالنهج الديمقراطي، الذي اخترناه كأفضل وسيلة لتكبير شؤونهم الجهورية، ومن تشبث بالوصف في ظل الوحدة والحرية والكرامة.

ونأبى إلا أن نشيد بكل المواكبين والهيئات والسلطات، الذين ساهموا في هذا الإنجاز، بكل مسؤولية والتزام، وفي مقدمتهم أحرارنا الداخليين والعدالة والقضاء.

وبقدر احتفاننا بهذه الخصوة الديمقراطية، التي أحصناها بكل الضمانات القانونية والسياسية، فإننا نتساءل: هل كان الهدف المنشود هو مجرد التوفر على مجلس لنواب يعكس التمثيلية الحقيقية لكل الهيئات السياسية؟ كلا، إن الديمقراطية ليست غاية في حد ذاتها، وإنما هي أداة لتفعيل المشاركة الشعبية في تكبير الشأن العام، والتعبئة من أجل التنمية. ولن تكتمل الديمقراطية التي نتوخاها إلا بإزاحة عوائقها الهيكلية المتمثلة في القضاء على الأمية والفقير وتقوية دور الأحزاب السياسية، من خلال إقرار قانون خاص بشأنها وخلق الحياة العامة.

وهذا ما يجعل الرهان الاقتصادي والاجتماعي والثقافي رهانا أصعب من تحدي بناء الصرح المؤسسي الذي حققنا فيه مكاسب هامة، والذي سنتعهده بالمزيد من التوكيد والتجديد والعقلنة.

إن ما نتوخاه من إعلاء الاعتبار للمؤسسة البرلمانية، يتصلب منكم عملا مؤوبا، ليس داخل القبة البرلمانية، من أجل أداء مهامكم الدستورية فحسب، بل الالتزام أيضا بالقرب من مغرب الأعمق، والإصغاء لمواهينكم من أجل التعبير عن انشغالات الأمة وجعلهم في الصورة الواقعية لما يمكن الاستجابة له. وذلك هو صديقكم نحو أداء مهمة صلة الوصل بين الشعب والجهاز التنفيذي بشكل لا يصر عمل الأغلبية البرلمانية في مساندة الحكومة، داخل الإطار الضيق للبرلمان والوزارات، وإنما يمتد إلى الأعمق مكونات المجتمع.

كما أن سبيل المعارضة البناءة هو النهوض بحدود القوة الاقتراحية، والتعبير بواقعية وعقلانية عن التطلعات الاجتماعية، ضمن ممارسة برلمانية خلاقة، بعيدة عن المزايدات الفارغة والجمالات العقيمة، التي لن تشغل عاهلا أو تعلم أميا أو تنصف مظلوما أو تصون كرامة مسموم.

لذلكم فأنتم مهالون بالعمل الجدي وباستخلاص العبرة من العملة الانتخابية، التي جعلتكم تقفون على انتصارات المواكبين، الذين يتصلعون لحل ملغومة لمشاكلهم الواقعية الأساسية التي ينخر بها قلب كل



مواهن بكل جعل كل شيء غداً أسبقية. إنها الأسبقيات الأربع المتمثلة في التشغيل المنتج، والتنمية الاقتصادية، والتعليم النافع، والسكن اللائق.

وتلكم هي الانشغالات الوصية الحقيقية التي ينبغي تركيز الجهود عليها، باعتبارها أسبقيات ملحة.

وبعد التشغيل العاجس الأول للأسرة المغربية، ومفتاح المعضلات الاجتماعية، لا سيما منها الفقر والتهميش اللذان لا يمكن القضاء عليهما إلا بتفعيل التضامن الاجتماعي، القائم على الشراكة بين السلطات العمومية والجماعات المحلية والقصاص الخاص والنسيج الجمعي.

ولن نتمكن من تشغيل الفئات الواسعة من شبابنا، إلا بتحقيق التنمية الاقتصادية، التي تظل رهينة بحفز الاستثمار ثم الاستثمار، ثم الاستثمار، الذي سألعل يعمل من أجل إزاحة عوائقه، حتى يصير المغرب إن شاء الله ورشا كبيرا للإنتاج وخلق الثروات.

وإذا ما يتكلم الالتزام بحسن تدبير الشأن العام، والإسراع بالإصلاحات العميقة، الإدارية والقضائية، والجبائية والمالية، وتأهيل المقاولات، والتركيز على القصاصات التي لنا فيها مؤهلات وتنافسية وإنتاجية، والنهوض بالتنمية القروية، مؤكداً وجوب إقرار القانون التنضيمي للإضراب، ومكونة عصرية للشغل يعرف فيها كل من المستثمر والعمال حقوقهما والتزاماتهما مسبقاً، وإذا في نضاق ميثاق اجتماعي تضامني شامل.

ولن نحق إقلاصاً اقتصادياً أو توفر شغلاً منتجاً إلا بالتفعيل الأمثل لإصلاح نظام التربية والتكوين، الذي بالرغم من الخصوات التي قصصناها في شأنه، فإنه ينتهزنا إنجاز أصعب مراحل المتمثلة في الإصلاح النوعي للتكوين واستئصال الأمية، مع الإقدام بشجاعة على إيلاء أي موارد مالية جديدة، والنهوض بمختلف مكونات الثقافة الوصية، ولا سيما بدعم المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية في مساندة على هوية المغرب الإسلامية، وتثبيت بوحدته المذهبية، وانفتاح شامل على الحداثة، وبناء مجتمع المعرفة والاتصال.

كما أننا لن نتمكن من صيانة كرامة المواهن، إلا بتوفير السكن اللائق والتعجيل بتنفيذ البرنامج الوصني بحاربة البناء العشوائى والقضاء على أحياء الصفيح، التي تشكل تهديداً لتماسكاً وتوازن نسيجنا الاجتماعي ومصدراً لنواهل الإحباط والإقصاء والافتراق والتصرف.

وبالرغم من أن إنجاز هذه الأسبقيات يعد مهمة شاقة، فإنه لا خيار لنا إلا التعبئة الشاملة، من أجل رفع تحدياتها، لترسيخ الثقة في مغرب الحاضر والمستقبل وإعلاء الأمل إلى نفوس الصغرى من فئات شعبنا الوفي.



وفوق هذا وذاك، فإن علينا أن نحسن استثمار الإشعاع الديمقراطي للمغرب، المشهود به دولياً، من أجل الصي النهائي للنزاع المفتعل حول وحدتنا الترابية التي تظل قضيتنا المقدسة، فضلاً عن توجيه الأمر والاستقرار الذي ينعم به بلدنا، في إصالح النظام الديمقراطي الذي لا يستقيم أمره إلا في نضال الدولة القوية بسيادة القانون.

فعلى الجميع أن يستشعر جسامة المسؤولية البرلمانية والحكومية، ويتحلى بفضيلة الحوار البناء، والإجماع حول الثوابت والمقدمات، والتراضي حول الملفات الكبرى للأمة واعتماد قاعدة الأغلبية الديمقراطية، للبت فيما عداهما من القضايا، لأن الإفراخ في التراضي يفرغه من محتواه ويسلبه غايته المثلى، جامعاً منه أربعة للتملص من اقتضاء القرار.

إن التحدي المصروح على مغرب اليوم والغد، ليس هو المفاضلة بين التيارات السياسية، كيفما كانت مشاربها، وإنما هو العسم بين الديمقراطية والالتزام، وبين التسبب والسلبية، بين العداثة والانفتاح، وبين التزم والانعلاق. إنه بكلمة واحدة المعركة الحقيقية بين التقدم والتأخر، في عالم لا يترك إلا تحدياً على تحديات، وصراعاً على صراعات، وسباقاً ضد الساعة، يجعل ما هو ممكن اليوم مستحيلًا غداً. وتلكم هي الرهانات الحقيقية التي يتعين على المغرب كسبها.

والله تعالى نسأل أن يلعننا جميعاً السخاء والتوفيق ويقوي عزائمنا ويجعل لنا من تأييده هادياً ومعيناً.

﴿وقل رب أدخلني مدخل صدق وأخرجني مخرج صدق واجعل لي من لادنا سلطاناً نصيراً﴾. صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته".